

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 704 - الباب الثالث في البراءة من الكفالة ويحتوي على ثلاثة فصول وستدرج خُلاصة مسائل هذا الباب المُبهمّة فيما يلي : خُلاصة الباب الثالث . البراءة من الكفالة .

يبرأ الكفيل من الكفالة في المسائل الآتية : 1 - إذا سَلِمَ الأصيل أو الكفيل لِمَمكفُول له المَمكفُول به . 2 - إذا أبرأ المَمكفُول له الكفيل أو أقرَّ بأَنَّهُ لا حقَّ له عنده . لكن لا تستلزم براءة الكفيل براءة الأصيل ، بخلاف براءة الأصيل فإنَّها تستلزم براءة الكفيل لأنَّه إذا سقط الأصل سقط الفرع . 3 - البراءة من الكفالة بالنفس : أوَّلاً : تكون بإبراء المَمكفُول له الكفيل . ثانياً : بتسليم المَمكفُول به إلى الطَّالب ، ومكان التسليم إذا كان مُعيَّناً فيها وإلا ففي المَمكان الذي تُمكن المُمخَّصمة فيه . ثالثاً : بوفاة المَمكفُول به أو الكفيل ولا تبطِّل الكفالة بوفاة المَمكفُول له أو بتسليم أحد الورثة أو الأوصياء المَمكفُول به فلا يسقط حقُّ مُطالبية الآخرين . 4 - البراءة من الكفالة بمال : أوَّلاً : تكون بوفاة الدَّائن مُدَّحِصراً إرثه في المَدِين . ثانياً : بوفاة الدَّائن مُدَّحِصراً إرثه في الكفيل . ثالثاً : بإحالة الكفيل المَمكفُول له على آخر وقبول كلِّ من المَمكفُول له والمُحال عليه تِلْكَ الإحالة . رابعاً : يبرأ الكفيل من الكفالة الحالِيَّة فيما لو كفل بثمن المبيع ، وفسخ البيع أو ضبط بالاسْتِحْقاق أو استردَّ البائع بخيار العيب ؛ لأنَّه تبيَّن أنَّ العقد الواقع غير مُلزم بالثمن . خامساً : يخلُص الشَّخص من الكفالة فيما لو كفل بدَل عقد الإجارة في مُدَّة مُعيَّنة ، وانتهت تِلْكَ المُدَّة . يُستثنى من ذلك حالتان (1) إذا أدَّى الكفيل الدَّيْن ، (ب) أو أحوال المَمكفُول له على آخر ، فالأصيل يبرأ من الدَّيْن في هاتين الحالتين ببراءة

الْكَفِيلِ . (2) يُسْتَتْنِي مَا لَوْ حَلَفَ الْأَصِيلُ أَوْ زَّهْ لَيْسَ عَلَيْهِ
دَيْنٌ فَيُطَالِبُ الْكَفِيلُ دُونَهُ . (3) وَقَيْدُ الْإِلْحَالَةِ هُنَا لَيْسَ
اِحْتِرَازِيًّا ؛ لِأَنَّهُ أَوْسَلُ لَوْ تَبَرَّعَ أَحَدُ بِالْمَكْفُولِ بِهِ
وَطَالِبَ إِحَالَتِهِ عَلَيْهِ يَبْرَأُ كُلُّ مَنْ الْأَصِيلِ وَالْكَفِيلِ ، ثَانِيًا
لَوْ أَحَالَ الْأَصِيلُ الْمَكْفُولَ لَهُ عَلَى آخِرٍ يَبْرَأُ كُلُّ مَنْ الْأَصِيلِ
وَالْكَفِيلِ مَعًا . - * * * * *